



التقرير السنوي 2011

«الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق
وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي
ويقوي أواصرها وقيمها ويحمي في ظلها
الأمومة والطفولة ويرعى النشء وذوي الإعاقات
ويحميهم من الاستغلال»

الدستور الأردني - المادة السادسة

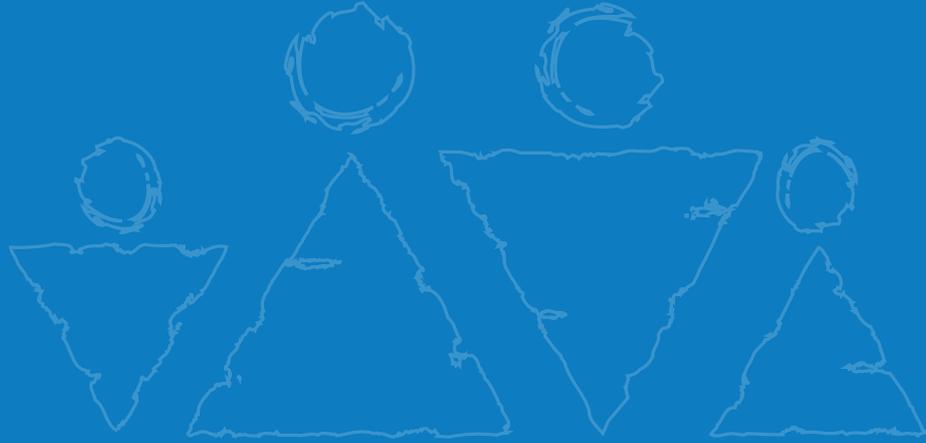


المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS



المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

التقرير السنوي 2011



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٢/٥/١٨٠٩)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر
هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.



صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة
رئيسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
7	تمهيد
9	المجلس الوطني لشؤون الأسرة (هوية أردنية...رؤية عالمية)
11	مؤشرات أسرية
12	انجازاتنا خلال العام 2011:
12	أولاً: في مجال حماية الأسرة وتمكينها
18	ثانياً: في مجال الطفولة
25	ثالثاً: في مجال التشريعات والسياسات
26	رابعاً: في مجال الإعلام
27	إصدارات المجلس خلال العام
28	الداعمون لعام 2011
28	كلمة شكر وتقدير

تمهيد

جاء تأسيس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بموجب القانون رقم (27) لعام 2001، ليؤكد على أهمية الدور الذي تقوم به الأسرة في المجتمع الأردني، فالأسرة خلية المجتمع الأولى، والمنهل الأساسي الذي يستقي منها الفرد معارفه، وتتشكل من خلاله قيمه ومبادئه.

ومنذ تأسيسه؛ عمل المجلس على وضع القضايا الأسرية في سلم أولويات الحكومة، وساهم في وضع السياسات الأسرية الفعالة في الاستراتيجيات التنموية الوطنية. وكان جل اهتمامه متمثلاً برؤى صاحبي الجلالة المعظمين في التعرف على احتياجات الأسرة الأردنية وأولوياتها، من خلال لقاءه مع مجموعة من الأسر التي تمثل الأسرة الأردنية، بالإضافة الى لقاءه مع ذوي المعرفة والاختصاص لتحديد القضايا الأسرية ذات الأولوية، والتي شكلت أساس عمل المجلس وبنى عليها برامج وسياساته.

وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق على مستوى التشريعات والسياسات، وخاصة في مجالات التعليم والرعاية الصحية وحقوق المرأة والطفل، إلا أن عولمة الاقتصاد والثورة التكنولوجية، والازمة الاقتصادية الخانقة وفي ظل الربيع العربي، لها تأثيراتها السلبية على الأسرة العربية عموماً، وعلى الأسرة الأردنية خصوصاً، حيث ما زالت الأسرة تواجه العديد من التحديات التي لا بد من الوقوف عندها لمساعدتها في مواجهة هذه التحديات وتخطيها ضمن المتغيرات الجديدة.

وبالرغم مما شهده العالم العربي والمجتمع الأردني من تغيرات خلال عام 2011، إلا أننا شهدنا تطورات في مجتمعنا الأردني، كان من أبرزها التعديل الذي طرأ على الدستور الأردني، حيث تم إضافة كلمة الأسرة في المادة 6 من الفصل الثاني كما يلي «الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها»، ليؤكد على اهتمام الأردن بكافة مؤسساته على أهمية الدور الذي تقوم به الأسرة.

كما وساهم المجلس في تحقيق مجموعة من الانجازات بالشراكة مع العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، فالمجلس هو هيئة تنسيقية لا يكتمل دوره دون تعاون الشركاء، والذين هم على تماس مباشر مع المجتمعات المحلية والأسر الأردنية. وفي هذا السياق لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل الى الإدارات السابقة، والى كافة موظفي المجلس خاصة خلال الفترة الانتقالية قبل استلامني منصب الامانة العامة خلال شهر تشرين الاول، والذين عملوا على نحوٍ دؤوب، وبشكل حثيث حتى لا يكون هناك فراغ اداري، وتمكنوا كفريق من تنفيذ كافة أنشطة الخطة السنوية وتحقيق العديد من الانجازات.

وكان من ابرز الانجازات خلال عام 2011 تنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات المتعلقة بجوانب عديدة لحماية الأسرة الأردنية وأفرادها؛ وضمن هذا المجال كان التركيز على تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة وضبطها من خلال وضع معايير لهذه الخدمات. كما عمل المجلس مع شركاءه المعنيين على انشاء برنامج الكتروني ليسهل عملية توفير الخدمات، واحالتها وضمان سرعة الاستجابة في التعامل مع حالات العنف الأسري. كما تم انشاء ثلاثة مراكز ارشاد أسري في عدد من محافظات المملكة، وتنفيذ برنامج تدريبي لمقدمي الخدمات في هذا المجال على كتاب ودليل الارشاد الأسري. ومن خلال دوره كمرجعية فكرية؛ أجرى المجلس مجموعة من الدراسات في مجال عمل الأطفال والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص المعنفين. كما سعى على القيام بدوره في حشد الدعم الوطني للسياسات والبرامج الأسرية لدى صانعي القرار، واستقطاب الدعم المالي لضمان استمرارية البرامج الأسرية على المستوى الوطني.

وفي مجال الطفولة؛ فقد عمل المجلس من خلال برنامج مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم بوضع الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال. وفي السياق نفسه؛ تم اصدار دليل تدريبي للإجراءات التطبيقية للإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال بهدف توفير مرجع للإجراءات التطبيقية للإطار، ويتضمن آلية واضحة للكشف عن حالات عمل الأطفال وخطوات الاستجابة والمتابعة. كذلك عمل المجلس مع منظمة اليونيسيف ودائرة الموازنة العامة على الموازنة الصديقة للطفل، والتي تضمن وجود مخصصات مالية لبرامج الطفل في الأردن. كما تم إعداد التقرير الوطني للباحثين بمشاركة مجموعة من الباحثين إيماناً من المجلس بأهمية مشاركتهم، وابداء آرائهم حول القضايا التي تهمهم. واعد المجلس بالتعاون مع وزارة الخارجية التقريرين الرابع والخامس لإتفاقية حقوق الطفل. أما في مجال التشريعات؛ فقد سعى المجلس خلال عام 2011 على العمل لتعديل قانون حماية الأسرة من العنف بما يخدم الأسرة الأردنية ويساعد على تماسكها، كما شارك في تعديل قانون العقوبات وقانون الاحوال الشخصية بما يخدم مصلحة أفراد الأسرة الأردنية.

وعليه، فإن من ضمن الاولويات التي سيعمل عليها المجلس خلال العام 2012؛ وضع وتحديد القضايا الأسرية ذات الاولوية من خلال وضع تقرير حول وضع الأسرة الأردنية، والذي نأمل ان يتم اصداره على نحو دوري لنتمكن مع كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية من وضع السياسات والبرامج الملائمة للنهوض بالأسرة الأردنية وبكافة أفرادها.

وأخيراً، واذ يفخر المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالانجازات التي حققها؛ ليقدم بالغ شكره وتقديره الى كافة المؤسسات الشريكة الحكومية وغير الحكومية العاملة في شؤون الأسرة، بالإضافة الى القطاع الخاص والمؤسسات الدولية، والتي لولا دعمها وتعاونها لما تمكن المجلس من تحقيق ما يصبو اليه في تعزيز مكانة الأسرة الأردنية. ونأمل ان يزودكم هذا التقرير بكافة المعلومات حول أهم انجازات المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال عام 2011.

أمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة

المحامية ريم أبو حسان

المجلس الوطني لشؤون الأسرة (هوية أردنية... رؤية عالمية)

رسالتنا:

تعزيز مكانة الأسرة الأردنية، وتعظيم دورها في المجتمع لتمكينها من المساهمة في المحافظة على الموروث القيمي والحضاري بما يواكب كافة التغيرات.

مهمتنا:

المساهمة بضمن مستوى حياة أفضل للأسر الأردنية وأفرادها، من خلال رؤيا وطنية تدعم السياسات الوطنية التنموية، وتمكنها من تحقيق طموحاتها.

أدوار المجلس:

- صياغة السياسات: كهيئة فكرية للسياسات الوطنية يلتزم المجلس بإعداد ومراجعة وتعديل السياسات والتشريعات والإجراءات المتعلقة بالأسرة وأفرادها، بناءً على القضايا والأولويات الوطنية.
- إدارة البحوث ومصادر المعلومات: يلتزم المجلس بمصداقية المعلومة التي يقدمها حول كل ما يتعلق بالأسرة وأفرادها، بحيث يقوم بإدارة جميع هذه المعلومات لتمكين الجهات المعنية بالأسرة من اتخاذ قرارات مدروسة مبنية على أسس علمية كفيلة بضمن استمرارية التقدم والرفعة للأسرة الأردنية، وتوجيه الأبحاث والبرامج العلمية نحو الأولويات الوطنية والترويج لها.
- حشد الدعم: يقوم المجلس بحشد الدعم الوطني للسياسات والبرامج الأسرية لدى صانعي القرار، واستقطاب الدعم المالي لضمان استمرارية البرامج الأسرية على المستوى الوطني.
- التنسيق والتشبيك: يركز المجلس في عمله على التنسيق بين المؤسسات الوطنية المعنية بشؤون الأسرة وأفرادها، لتوحيد جهودها، بالإضافة إلى التشبيك مع المؤسسات ذات العلاقة بالأسرة على المستوى الإقليمي والدولي.
- المتابعة والتقييم: يقوم المجلس بمتابعة وتقييم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالأسرة وأفرادها من قبل المؤسسات الشريكة، ومتابعة إجراءات المؤسسات العاملة في مجال حماية الأسرة من العنف.
- التطوير المؤسسي: يركز المجلس على تطوير ودعم قدراته الفنية والإدارية والمالية للقيام بمهامه ومسؤولياته.

أعضاء مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال فترة إعداد التقرير:

- صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة / رئيسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة
- معالي الدكتور رجائي المعشر الاكرم/ نائب رئيس المجلس الوطني لشؤون الأسرة
- معالي الدكتور فايز السعودي الاكرم/ وزير التربية والتعليم
- معالي السيد وجيه عزايزه الاكرم/ وزير التنمية الاجتماعية
- معالي السيد جعفر حسان الاكرم/ وزير التخطيط والتعاون الدولي

- معالي الدكتور عبداللطيف وريكات الاكرم/ وزير الصحة
- معالي الدكتور عبدالسلام العبادي الاكرم/وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
- معالي السيدة ليلي شرف الاكرم
- معالي الدكتور محمد حمدان الاكرم
- معالي السيد نبيه شقم الاكرم
- عطوفة الفريق الركن حسين هزاع المجالي المحترم/ مدير الامن العام
- عطوفة الدكتورة مها الدير المحترمة/ديوان التشريع والرأي
- عطوفة السيدة هاله زريقات المحترمة
- عطوفة الدكتور مؤمن الحديدي المحترم
- سعادة الدكتورة سهى الحسن المحترمة
- سعادة السيدة فاطمه ابو عبطه المحترمة
- سعادة الدكتورة أدب السعود المحترمة
- المحامية ريم ابو حسان / الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة

اللجنة التنفيذية: منبثقة عن مجلس الأمناء وتضم في عضويتها:

- معالي الدكتور رجائي المعشر/ نائب رئيس المجلس الوطني لشؤون الأسرة ورئيس اللجنة التنفيذية
- معالي السيدة ليلي شرف
- معالي الدكتور محمد حمدان
- عطوفة الدكتورة مها الدير/ديوان التشريع والرأي
- المحامية ريم ابو حسان/ الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة

الأمانة العامة:

- تعتبر الجهاز التنفيذي لعمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ويتولى الامين العام، الاشراف على جهاز الامانة العامة، (ولتحقيق اهداف ورسالة المجلس، يقوم بتنفيذ أعمال وأنشطة المجلس طاقم من الموظفين من مختلف التخصصات).

مؤشرات أسرية:

المؤشر	البيان
نسبة الأطفال في الفئة العمرية 0-18	46.2%
عدد الأطفال في الفئة العمرية 0-18	2821290
معدل الإنجاب الكلي	3.8%
عقود الزواج المسجلة	62107
معدل الطلاق الخام (لكل ألف من السكان)	2.6
معدل الطلاق العام (لكل ألف من السكان)	4.1
عدد الأسر المقدر	1132000
معدل النمو السكاني	2.2%
السكان أقل من 15 سنة	37.3%
السكان 15-64	59.5%
متوسط حجم الأسرة	5.4%
نسبة كبار السن 65+	3.2%
عدد الاناث في العمر 55 فأكثر	222740
عدد الذكور في العمر 60 سنة فأكثر	162280
معدل البطالة	12.5%
نسبة النساء في قوة العمل	14.7%
نسبة الأمية للسكان الذين اعمارهم 15 سنة فأكثر	7%

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، 2010 . www.dos.gov

انجازاتنا خلال العام 2011

أولاً: في مجال حماية الأسرة الأردنية وتمكينها:

أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف:

- الامين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة
- أمين عام وزارة الداخلية
- أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية
- أمين عام وزارة التربية والتعليم للشؤون الفنية
- أمين عام وزارة الصحة للشؤون الفنية
- أمين عام وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
- أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- أمين عام وزارة العدل
- المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الانسان
- مدير عام المركز الوطني لطب الشرعي
- مساعد مدير الامن العام للشرطة القضائية / مديرية الامن العام
- مدير ادارة حماية الأسرة / مديرية الامن العام
- مدير عام مؤسسة نهر الأردن
- أمين عام اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
- ممثل المجلس القضائي
- رئيسة اتحاد المرأة الأردنية
- رئيسة مركز التوعية والارشاد الأسري
- مديرة معهد العناية بصحة الأسرة / مؤسسة نور الحسين
- مديرة معهد الملكة زين الشرف التنموي
- ممثل دائرة قاضي القضاة
- امين عام المجلس الاعلى لشؤون الاشخاص المعاقين
- امين عام هيئة التكافل الاجتماعي

يقوم المجلس بتسيق وتوجيه جهود المؤسسات الوطنية العامة والاهلية والخاصة المعنية بحماية الأسرة الأردنية من العنف بكافة صورته وأشكاله، وتمكينها من القيام بدورها الحيوي في تماسك المجتمع، وتوفير بيئة داعمة لافرادها. ومتابعة تنفيذ وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف، والاستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة من العنف، من خلال الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف، والذي يضم مجموعة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتزويد صناع القرار بالملخصات والمؤشرات الحيوية حول حالة العنف اتجاه الأسرة وافرادها.

وتمثلت أهم انجازات المجلس في هذا المجال خلال العام 2011:

1. نظام اعتماد وضبط جودة الخدمات المقدمة في مجال حماية الأسرة من العنف الأسري:

من ضمن الاهداف التي يسعى الى تحقيقها المجلس؛ ضمان جودة الخدمات المقدمة لضحايا العنف الأسري في كافة المجالات التي تلبي احتياجاتهم من حيث كفاءة وكفاية الخدمة ومقدميها ومدى استفادة طالبي الخدمات. ولتحقيق ضمان جودة الخدمات، قام المجلس وبتنفيذ من مؤسسة المستقبل بتطوير نظام اعتماد وضبط الجودة بهدف مساعدة المؤسسات الوطنية للنهوض بمستوى خدماتها بجودة عالية من خلال تطوير معايير خاصة بالخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري (الصحية، والاجتماعية، والتربوية، والقانونية والشرطية)، ولتقديم الخدمات، بالإضافة للمؤسسات مقدمة الخدمة ليطم اعتمادها على مستوى وطني، وشملت ثلاث محاور هي: البنية التحتية للمؤسسات مقدمة الخدمة لحالات العنف الأسري، والعاملين مقدمي الخدمات لحالات العنف الأسري، والإجراءات والانظمة الداخلية للمؤسسات مقدمة الخدمة. وتمثلت اهداف النظام في:

1. إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسة المهنية في إطار المعايير الوطنية لحماية الأسرة.
2. تحسين نوعية الخدمة المقدمة لحالات العنف الأسري.
3. مأسسة العمل بقضايا العنف لدى المؤسسات ذات العلاقة.
4. تعزيز التنسيق والمسؤولية بين المؤسسات المعنية بتقديم خدمة لحالات العنف الأسري.

الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف الأسري:

هو وثيقة وطنية تشكل مرجعية معلوماتية علمية وعملية لحماية الأسرة من العنف. تم إعدادها من قبل المجلس في العام 2006، ويهدف الإطار إلى بيان الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات، والكيفية التي تتعامل فيها المؤسسات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة مع ضحايا العنف الأسري.

وخلال عام 2011 تم إعداد النظام تحت اشراف الفريق الوطني لحماية الأسرة، ولجنة فنية ممثلة بضباط ارتباط من المؤسسات ممثلة لمؤسسات الفريق، حيث تمت مراجعة ودراسة الوثائق الوطنية، ودراسة آلية ادارة الحالة وتقديم الخدمات لها من قبل المؤسسات، وتحليل هذه البيانات ومعرفة مستوى الخدمة المقدمة ضمن النظام الحالي مقارنة مع النظم والمعايير الدولية، والقيام باجتماعات وزيارات ميدانية للمؤسسات المعنية بالتعامل مع حالات العنف الأسري لمعرفة وفهم أدق لمدى استجابتها لحالات العنف الأسري. وركزت عملية التحليل على:

1. زمن الاستجابة لتقديم الخدمات المختلفة (الشرطية، والاجتماعية، والتربوية، والقانونية، والصحية) لحالات العنف الأسري.
2. توثيق الحالات، والاحتفاظ بالمعلومات.
3. سهولة تبادل المعلومات والوصول إليها ما بين كافة الشركاء عن حالات العنف الأسري.
4. وجود اليات للتأكد من تاريخ الحالة ان دخلت وتلقت خدمة سابقا.
5. توحيد نوعية الخدمة وتناغمها ما بين كافة المؤسسات مقدمة الخدمة لحالات العنف الأسري.
6. الكوادر البشرية ورفع كفاءتهم.
7. المتابعة والتقييم.

وتضمنت اهم مخرجات المشروع خلال عام 2011 على ما يلي:

1. نظام ضمان جودة الخدمات، والذي يشمل المعايير المهنية لتقديم الخدمات الاجتماعية، والصحية، والشرطية، والتربوية، والقانونية لحالات العنف الأسري، وأخلاقيات المهنة للعاملين في المجال.
2. دليل الاعتماد وضبط الجودة النهائي، والذي يحتوي على كافة المعايير المعنية، ونظام الاعتماد، وأخلاقيات المهنة للعاملين في المجال.

ونتيجة لهذه المخرجات فقد تم خلال عام 2011 طباعة دليل الاعتماد، وتم توزيعه على كافة المؤسسات المعنية.

وسيقيم المجلس خلال عام 2012 وبالتعاون مع المؤسسات الشريكة بتطبيق النظام على عينة من المؤسسات مقدمة الخدمة كمرحلة تجريبية، وبناء على هذه المرحلة سيتم تطوير نسخة معدلة من دليل الاعتماد وضبط الجودة.

2. مشروع أئمة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري:

بناء على نتائج دراسة تقييم استجابة الأردن في التعامل مع حالات العنف ضد الأطفال، ونتائج لجان التحقق التي شكلها الفريق الوطني لحماية الأسرة لمراجعة إجراءات المؤسسات في تعاملها مع حالات العنف الأسري التي أودت بوفاة ثلاثة أطفال خلال العام 2009، تبين وجود ضعف في نظام الاستجابة لحالات العنف الأسري خاصة فيما يتعلق بالإجراءات داخل المؤسسات ونظام الارشفة وانظمة التحويل بين المؤسسات؛ وعليه فقد قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بإشراف الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف، وبتمويل من الحكومة الأردنية ومنظمات الامم المتحدة بتصميم وتنفيذ مشروع أئمة نظام المؤسسات لحالات العنف الأسري من خلال نظام الكتروني يربط جميع المؤسسات

الجهات الشريكة في نظام الائمة في المرحلة الاولى:

- مديرية الامن العام / ادارة حماية الأسرة
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة الصحة
- وزارة التربية والتعليم
- مؤسسة نهر الأردن



تقديم فكرة مشروع أئمة إجراءات المؤسسات العاملة في مجال حماية الأسرة من العنف أمام جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسن و جلالة الملكة رانيا العبدالله خلال اجتماع مجاس الأمناء 2011/6/5

مقدمة الخدمة لحالات العنف الأسري، ويهدف النظام الى:

- ضمان تطبيق الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف.
- متابعة ومراقبة أداء المؤسسات مقدمة الخدمة.
- مأسسة إجراءات الاستجابة الفورية لحالات العنف الأسري وتقديم الخدمات اللازمة لها.
- ربط كافة المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات لحالات العنف الأسري.
- تسهيل عملية تحويل الحالات فيما بينها ومتابعتها على أكمل وجه.

- ضمان سرعة استجابة المؤسسات لحالات العنف الأسري وفق النهج التشاركي.
- تأسيس قاعدة بيانات وطنية لتسجيل ومتابعة وتقييم الاستجابات لحالات العنف الأسري.

وخلال عام 2011 تم إعداد إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري والنماذج الخاصة بها بناء على:

- الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف الأسري، وإجراءات المؤسسات المعنية بالتعامل مع حالات العنف الأسري.
- مفهوم إدارة الحالة وتوثيق وتبادل المعلومات بين المؤسسات والتحويل فيما بينها، والذي يركز على :
 - التنسيق والعمل المشترك وتحديد اولويات التدخل.
 - خطة عمل تحدد ادوار ومسؤوليات الجهات المعنية.
- متابعة التدخلات وتقييمها من خلال اللقاءات الدورية بين كافة مقدمي الخدمات.
- تشكيل لجنة فنية من المؤسسات الشريكة ومناقشة التصور الأولي للنظام وإجراءاته من قبلها.
- إعداد إجراءات النظام متضمنة النماذج وقواعد العمل والأدوار والصلاحيات وضوابطها ومراجعتها من الناحية القانونية.
- البدء ببرمجة الإجراءات إلكترونياً وإعداد النسخة الأولى منه.
- توفير التجهيزات اللازمة لاستضافة النظام لدى مديرية الامن العام، والاجهزة التشغيلية لدى المؤسسات مستخدمة النظام.

وسيقيم المجلس خلال عام 2012 على تدريب العاملين على استخدام النظام وتوفير دليل استخدام للنظام. كما سيتم البدء باستخدام النظام من قبل المؤسسات كمرحلة تجريبية لتحديد الثغرات والضجوات وإعداد التقارير التقييمية بهدف الاستمرار في تطوير النظام وفق الاحتياجات والمستجدات.

3. مشروع مراجعة الجهود الوطنية في مجال كسب الدعم والتأييد لمناهضة العنف الأسري:

نفذ المشروع لتقييم الجهود الوطنية في هذا المجال لغايات تطوير خطة وطنية لحشد الدعم والتأييد لمناهضة العنف الأسري، وذلك لوضع خطة وطنية لحشد الدعم والتأييد لمناهضة العنف الأسري.

قام المجلس بمراجعة الجهود الوطنية والتي تمت خلال الأعوام 2000-2010 في مجال كسب الدعم والتأييد لمناهضة العنف الأسري بهدف تقييم الجهود الوطنية في هذا المجال، وتحديد الثغرات والفجوات للخروج بتصوير كامل للوضع الحالي. وستمكّن هذه المراجعة المجلس من وضع خطة وطنية لحشد الدعم والتأييد لمناهضة العنف الأسري حيث تمت مراجعة كافة الأدبيات المتعلقة بموضوع العنف الأسري وحصر كافة مشاريع كسب الدعم والتأييد من كل مؤسسة متعلقة بالعنف الأسري، وأظهرت المراجعة أنه وعلى الرغم من التقدم الذي حققه الأردن في هذا المجال إلا أن مستوى الخدمات مازال دون الطموح.

وبعد مراجعة كافة المبادرات التي تمت في هذا السياق، عقد المجلس خلال عام 2011 ورشة عمل مع المعنيين تم خلالها عرض التقرير مع التوصيات. وكنيجة للورشة تم اختيار قضية الخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري لتكون موضوع كسب الدعم والتأييد لمناهضة العنف الأسري. وتم دعم المبادرة بتمويل من برنامج تعزيز مؤسسات المجتمع المدني في الأردن (CSP-AED).

وقد اعتمد المجلس الأهداف الاستراتيجية التالية بهدف تغطية الثغرات لتحسين الخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري:

- ضمان حقوق حالات العنف الأسري في التشريعات الوطنية من خلال تعديل قانون حماية الأسرة من العنف الأسري.
- ضمان التزام المؤسسات بتقديم خدمات ذات جودة لحالات العنف الأسري من خلال اعتماد نظام ضبط الجودة كمرجعية لتقديم الخدمات.
- ضمان التزام المؤسسات بالنهج التشاركي لتقديم الخدمة لحالات العنف الأسري من خلال التزامهم باستخدام نظام التتبع الآلي لحالات العنف الأسري وتحويلها في ما بينها.

وستمكن هذه الأهداف الاستراتيجية من المساهمة في تحسين الخدمة المقدمة لحالات العنف الأسري من خلال اعتماد معايير وطنية للخدمات الاجتماعية، والصحية، والتربوية المقدمة من أجل الحفاظ على مستوى ونوعية الخدمة المقدمة. كما سيتمكن النظام الإلكتروني إلى تتبع حالات العنف الأسري، كما سيساعد على توحيد الإجراءات في التعامل مع الحالات، وضمان اتباع النهج التشاركي في التعامل مع الحالات.



الاجتماع مع المقررة الخاصة للامم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة السيدة رشيدة منجو

2011/11/16

وكانت أهم التوصيات التي خلص اليها المجلس في هذا الصدد:

- تحسين نوعية الخدمة المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- موازنة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية.
- العمل على إعداد وتعزيز برامج وقاية على مستوى وطني.
- تعزيز قدرات الأشخاص المؤثرين في المجتمع (الإعلام والوعاظ).
- تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات مقدمة الخدمة.

- تعزيز ودعم البحوث ذات العلاقة وإيلاء الموضوع أولوية خاصة.
- القيام بحملات توعوية شاملة.
- الدين هو المرجعية في مكافحة العنف الأسري.
- ضمان توفير البيانات كمّاً ونوعاً.
- اعتماد المجلس الوطني لشؤون الأسرة لمتابعة تطبيق الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف.

إحصائيات إدارة حماية الأسرة

أعداد المجني عليهم في الجرائم الجنسية للأعوام 2009/2008/2007/1998

السنة	مجموع المجني عليهم	المجني عليهم الذكور		المجني عليهم الإناث	
		الأطفال	البالغين	الأطفال	البالغات
1998	191	85	2	74	30
2007	779	311	22	261	185
2008	695	232	19	217	227
المجموع	2439	892	80	786	681

أعداد المجني عليهم في الجرائم الجسدية التي تعاملت معها ادارة حماية الأسرة للأعوام 2009/2008/2007/1998

السنة	مجموع المجني عليهم	المجني عليهم الذكور		المجني عليهم الإناث	
		الأطفال	البالغين	الأطفال	البالغات
1998	97	10	25	14	48
2007	604	43	-	66	495
2008	650	23	-	98	529
2009	950	57	-	82	811
المجموع	2301	133	25	260	1883

وسيتم العمل خلال عام 2012 على مراجعة قانون حماية الأسرة من العنف وإعداد مسودة تعديل للقانون من خلال عقد جلسات مركزة ونقاشية مع المعنيين وتشكيل لجنة قانونية متخصصة.

4. مشروع الإرشاد الأسري:

الإرشاد الأسري:

عمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة منذ تأسيسه على الإرشاد الأسري بشكل متسلسل وممنهج، وذلك لأهمية دوره الوقائي والعلاجي في التخفيف من كافة الضغوطات التي يتعرض لها أفراد الأسرة.

وخلال عام 2011 قام المجلس بالتوسع في تقديم خدمة الإرشاد الأسري من خلال افتتاح مراكز للإرشاد الأسري في عدد من المحافظات.

انطلاقاً من أهداف المجلس الرامية إلى حماية الأسرة الأردنية، وتحسين نوعية الحياة لدى أفرادها وتحسين مستوى الصحة النفسية والمجتمعية. وبناء على الحاجة التي ظهرت إلى أهمية الإرشاد الأسري في الأردن، ووجود مراكز فنية استشارية تضم مجموعة من الفنيين المختصين لمساعدة أفراد الأسرة على دراسة مشاكلهم سواء أكانت اجتماعية أو نفسية أو قانونية لإعادة الاستقرار إلى الأسرة وتدعيم أركانها، اهتم المجلس بموضوع الإرشاد الأسري وأولاه اهتماماً خاصاً بهدف توجيه أفراد الأسرة وإرشادهم إلى الأساليب الفعالة في معالجة المشكلات الأسرية، ووقاية أفراد الأسرة من المشكلات الاجتماعية والنفسية والقانونية التي تواجههم، والتأكيد على الدور الإيجابي والمهم للأسرة في المجتمع.

وقد قام المجلس خلال عام 2011 بافتتاح ثلاثة مراكز للإرشاد الأسري من خلال التعاون والتشبيك مع عدد من الجمعيات والمؤسسات الوطنية في المحافظات، وتم افتتاح المركز الأول في محافظة اربد بالتعاون مع جمعية حماية الأسرة والطفولة، والمركز الثاني في محافظة الكرك بالتعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، والثالث في محافظة العقبة مع مركز الملكة رانيا للأسرة والطفولة التابع لمؤسسة نهر الأردن. وتضم هذه المراكز مجموعة من الفنيين المختصين لمساعدة أفراد الأسرة بهدف التعرف على مشاكلهم سواء أكانت اجتماعية أو نفسية أو قانونية، والتوصل إلى أسبابها الرئيسية، ومساعدتهم على حلها بأسلوب علمي لإعادة الاستقرار إلى الأسرة وتدعيم أركانها.

ومن أهم النتائج التي جاءت من خلال افتتاح المراكز هو إعداد دليل لمراكز الإرشاد الأسري خلال عام 2011، بهدف مأسسة العمل في مراكز الإرشاد الأسري التي تم افتتاحها، لتقديم خدمة الإرشاد الأسري على أكمل وجه وبما يتوافق مع قيم وعادات مجتمعنا الأردني. ويتناول الدليل الذي ساهم في إعداده عدد من الخبراء والمؤسسات ذات العلاقة بالإرشاد الأسري جملة من الإجراءات الممكنة إتباعها عند تعامل المرشد مع المسترشدين بدءاً بتحديد المشكلة ووضع خطة التدخل ومتابعتها وصولاً إلى إنهاء العلاقة الإرشادية، بالإضافة إلى الجانب الفني الذي يتناول الأساليب الإرشادية التي يتم استخدامها لتحقيق أهداف العملية الإرشادية المتمثلة بجلسات الإرشاد الفردي والجماعي. كما يوضح الدليل المعايير الواجب توافرها في المرافق الخاصة بمركز الإرشاد الأسري، والتي تتضمن مجموعة من الشروط الواجب تحقيقها في مكان تقديم الخدمة، وبما يضمن السرية والخصوصية في العملية الإرشادية ويحقق أهدافها.

وسيتم المتابعة خلال العام 2012 بافتتاح مراكز للإرشاد الأسري في عدد من محافظات المملكة، والاستمرار في تدريب مقدمي الخدمة على الدليل التدريبي للإرشاد الأسري.

5. دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعنفة:

قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال عام 2011 بالتعاون مع إدارة حماية الأسرة والهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي ومركز الدراسات الأمنية في مديرية الامن العام بإجراء دراسة حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي تعرضت لحالات عنف أسري. وهدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لكل من مرتكبي العنف الأسري وضحايا العنف الأسري، كما هدفت إلى التعرف على العوامل المولدة للعنف الأسري، بالإضافة إلى التعرف على العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعنفة ووقوع العنف الأسري. كما تقدم الدراسة مقترحات عملية وتوصيات للحد من العنف الأسري مما سيساعد صانعي القرار والمؤسسات الوطنية المعنية على رسم السياسات وتصميم التدخلات المناسبة للحد من العنف الأسري. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل ملفات حالات العنف الأسري التي راجعت إدارة حماية الأسرة خلال عام 2009 والبالغ (592 حالة). وقد قام المجلس بتطوير استمارة الدراسة وتدريب الباحثين عليها وجمع كافة المعلومات من ملفات إدارة حماية الأسرة في كافة المحافظات.

أهم نتائج دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي تعرضت لحالات عنف أسري

- 85.9% من حالات العنف الأسري يكون على شكل عنف جسدي، في حين كان العنف الجنسي والإهمال بنسبة قريبة تتراوح 7% لكل منهما.
- النسبة الأكبر من الأسر التي وقع عليها عنف أسري توزعت حسب عدد افراد الأسرة بنسبة (38.1%) للفئة (4-5) افراد وبنسبة (24%) لفئة (2-3) أفراد وبنسبة (22.6%) أفراد لفئة (6-7) أفراد .
- 76.8% من الأسر التي وقع عليها عنف أسري تقيم في المدن، تلتها الأسر المقيمة في القرى بنسبة 16.7% ومن ثم الأسر في المخيمات بنسبة 5.9% واخيرا الأسرة المقيمة في البادية بنسبة 0.6%.
- 92% من ممارسي العنف الأسري هم ذكور.
- 77.6% من ممارسي العنف الأسري تتراوح أعمارهم بين 19-48 سنة.
- 40% من المسيئين تكررت عملية ممارسة العنف من قبلهم.
- 78% من حالات العنف الأسري وقعت على الإناث.
- نسبة الأطفال المساء إليهم (اقل من 18 سنة) في حالات العنف الأسري بلغت 30.2% .

وسيتم اخراج الدراسة بصورتها النهائية خلال العام 2012، بالإضافة الى تنظيم ورشة عمل لصناع القرار لاطلاق الدراسة ومناقشة نتائجها.

ثانياً: انجازات المجلس في مجال الطفولة:

يعمل المجلس بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة على تحسين نوعية الحياة للطفل الأردني من خلال وضع الإستراتيجيات والسياسات، ومراجعة التشريعات وتقديم التوصيات للمنظمات الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى الخبراء المختصين العاملين في مجال الطفولة. ويقوم المجلس بمعالجة القضايا المتعلقة بالطفل من منظور أسري، وتبني توجهها شاملاً لرفاهية الطفل، الذي بدوره يؤدي الى رفاهية الأسرة كوحدة. وتدعم أنشطة الطفولة التي يقوم بها المجلس صانعي القرار ومقدمي الخدمات لضمان بيئة ملائمة للأطفال الأردنيين. وجملة ما قام به المجلس من أنشطة خلال عام 2011 كما يلي:

1. إعداد الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال:

قام المجلس من خلال شراكته في برنامج مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم مع مؤسسة CHF الدولية ومؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط ووزارة العمل ووزارة التربية والتعليم خلال عام 2011 على إعداد الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال. ويعتبر الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال وثيقة وطنية مرنة ذات منهجية واضحة للتعامل مع حالات الأطفال العاملين، وتحدد الإجراءات التي تناسب أدوار ومسؤوليات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بعمل الأطفال، وأسس التشبيك والتنسيق فيما بينها، بهدف المساهمة في الحد من

تعريف عمل الأطفال:

تم اعتماد هذا التعريف من الفرق الفنية خلال مراحل إعداد الإطار ومن اللجنة الوطنية لعمل الأطفال: «هو كل جهد فكري أو جسماني يبذله الطفل لقاء أجر أو بدون أجر سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي ويعتبر ضاراً له، ويتم على المستوى العقلي، والجسمي، والاجتماعي، والأخلاقي، والمعنوي، والذي يعترض دراسته، ويجرمه من فرص المواظبة على التعلم والدراسة، من خلال إجباره على ترك المدرسة قبل الأوان، أو أن يستلزم منه محاولة الجمع ما بين الدوام المدرسي، والعمل المكثف طويل الساعات».

مشكلة عمل الأطفال وبناء شبكة من الشركاء لدعم الأطفال العاملين وأسرههم.

نظراً لغياب آلية واضحة ومنهجية للتعامل مع قضايا عمل الأطفال لسحبهم من سوق العمل وإعادة إلحاقهم بمقاعد الدراسة، ولضعف آليات التنسيق ما بين الجهات التنفيذية المعنية في موضوع عمل الأطفال، كان لا بد من العمل على إيجاد آلية واضحة تحدد أدوار ومسؤوليات وزارة العمل، ووزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية.

وقد تم تنفيذ الإطار في أربع مراحل رئيسية، تضمنت المرحلة الأولى التحضيرية، العمل على مراجعة التجارب العالمية ومفهوم عمل الأطفال، وواقع التعامل مع قضايا عمل الأطفال في الجهات التنفيذية المعنية بقضايا عمل الأطفال من خلال تشكيل فريق فني من الجهات ذات العلاقة، ومن خلال مرحلة التشاور في المرحلة الثانية تم العمل من خلال الفريق الفني بالاتفاق على مفهوم وطني موحد لعمل الأطفال، وتحليل الفرص والتحديات في كل وزارة معنية بالتنفيذ، ومن ثم وضع مراحل مقترحة للإطار تشمل ادوار ومسؤوليات كل جهة. وللتحقق من مراحل الإطار المقترحة تم خلال المرحلة الثالثة وهي المرحلة التجريبية القيام بزيارات مشتركة ما بين الجهات المعنية في التنفيذ،

والتي تضم وزارة العمل، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية لكل من عمان، الزرقاء، وإربد، وتم تجربة مراحل الإطار على حالات لأطفال عاملين وتعديل الإطار بناءً على التوصيات. ومن خلال المرحلة الرابعة مرحلة المصادقة تم عرض الإطار بصورته النهائية على اللجنة الوطنية لعمل الأطفال والتي ترأسها وزارة العمل، ومن ثم إقراره من مجلس رئاسة الوزراء في شهر آب من عام 2011.

وسيتم خلال عام 2012 طباعة الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، وإطلاقه في احتفال رسمي.

واستكمالاً لإعداد الإطار الوطني؛ قام المجلس كذلك خلال عام 2011 بإعداد مسودة دليل تدريبي للإجراءات التطبيقية للإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، ويهدف الدليل إلى توفير مرجع للإجراءات التطبيقية للإطار، حيث يتضمن آلية واضحة للكشف عن حالات عمل الأطفال وخطوات الاستجابة والمتابعة والنماذج المستخدمة لجميع المراحل، كما يتضمن مهارات تدريبية لتمكين ورفع مهارة كافة العاملين الميدانيين في الوزارات المعنية في هذا المجال. كما وتم خلال عام 2011 تدريب 46 ممثلاً من مؤسسات مختلفة (وزارة العمل، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية، مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية، مؤسسة إنقاذ الطفل، شرطة الأحداث، ومركز الدعم الاجتماعي) على مسودة الدليل التدريبي للإجراءات التطبيقية للإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، بهدف إعداد مجموعة من المدربين القادرين على التدريب ونقل المعرفة والمهارة لكوادر الوزارات المعنية، وتمكينهم من تطبيق المراحل الأربعة للإطار، باستخدام النماذج والآليات المقترحة ضمن دليل الإجراءات.

ولغايات العمل على إيجاد آلية تنفيذية لقانون التربية والتعليم بحيث يعطي وزارة التربية والتعليم الأذرع التنفيذية الملائمة لتطبيق الزامية التعليم ومتابعة الطلاب تم عقد حلقتين نقاشيتين برعاية وزير التربية والتعليم بعنوان "عمل الأطفال والتسرب المدرسي"، وذلك لغايات توضيح الإطار القانوني، والإجراءات المتبعة ضمن وزارة التربية والتعليم لمكافحة التسرب، وطرق تفعيل قانون إلزامية التعليم، وانعكاس ذلك على الاتجاهات الاجتماعية وعلى عمل الأطفال. وتهدف للتشبيك ما بين الجهات ذات العلاقة من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني للعمل على إيجاد آلية واضحة لتمكين وزارة التربية والتعليم من تطبيق القانون وفرض إلزامية التعليم، سيتم لاحقاً التنسيق مع وزارة التربية والتعليم لإرسال مسودة قانون يأخذ بعين الاعتبار مخرجات الجلسات النقاشية.

2. دراسة الآثار المترتبة على عمل الأطفال في الأردن:

نفذ المجلس ضمن مشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم خلال عام 2011، دراسة الآثار المترتبة على عمل الأطفال في الأردن (الجسمية والاجتماعية والنفسية). وهدفت الدراسة الى تحديد الآثار الجسمية والنفسية والاجتماعية المترتبة على الأطفال العاملين. وقد تم إجراء مقارنة تلك الآثار ما بين الأطفال العاملين الذين تركوا مقاعد الدراسة والأطفال العاملين الذين ما زالوا على مقاعد الدراسة والأطفال غير العاملين الذين هم على مقاعد الدراسة. كما هدفت الدراسة الى تحديد أوجه الإساءة التي يتعرض لها الأطفال، وقد شملت عينة الدراسة 4008 طفلاً. وخلصت الدراسة الى أن الأطفال العاملين سواء أكانوا على مقاعد الدراسة أو تاركين للمدرسة يعانون من مشاكل واضطرابات نفسية واجتماعية وجسدية، ويقومون بسلوكيات مخاطرة وطاقثشة، ويعانون من مشاكل جسدية من أمراض وعلل، ويتعرضون للإساءة الجسدية والنفسية والإهمال. وأن الأطفال العاملين وهم على مقاعد الدراسة هم الأكثر عرضة لأشكال الإساءة الجسدية والنفسية والإهمال وأكثر عرضة للاضطرابات النفسية.

ملخص عن أهم نتائج دراسة الآثار الجسمية والاجتماعية على الأطفال العاملين:

يعاني الأطفال العاملون وهم على مقاعد الدراسة من الآتي:

- مشاكل جسدية عدة مثل الرشح والانفلونزا والمشاكل الجلدية ومشاكل في الأسنان أكثر من الأطفال العاملين الذين تركوا المدرسة.
- أكثر عرضة للإضطرابات النفسية من الأطفال العاملين فقط ويشمل الأعراض المتعلقة بالمشاعر والانفعالات، والسلوكيات الشائنة، والنشاط المفرط وعدم الانتباه، والعلاقة مع الأصدقاء والسلوكيات الاجتماعية.
- الأكثر شعوراً بالغضب وتعبيراً عنه مقارنة مع العاملين فقط وهم أقل فئات الأطفال قدرة على السيطرة على الغضب.
- الأكثر عرضة لأشكال الإساءة الجسدية والنفسية والإهمال، في حين أن الأطفال غير العاملين كانوا أقل الأطفال عرضة للإساءة.

يعاني الأطفال العاملون من الآتي:

- الأطفال العاملون أكثر عرضة للإساءة النفسية من قبل الأب وصاحب العمل والأكثر عرضة للإهمال من صاحب العمل. وهذا يدل على ارتباط عمل الأطفال بالإساءة والإهمال، مما يبين أن الحالة النفسية والاجتماعية والجسدية التي يظهر عليها الأطفال العاملون وهم على مقاعد الدراسة ما هي إلا جزء من حلقة معاناة تشمل الإساءة وتردي الحالة النفسية والإهمال، مما يضع الطفل في موضع الخطر الدائم.
- الأطفال العاملون هم الأكثر معاناة للصداع.
- يواجه الأطفال العاملون مشاكل مع القانون.
- مشاكل الأسنان والجلد كانت أكثر ظهوراً عند الأطفال العاملين والأطفال الذين يعملون وهم على مقاعد الدراسة (32%، و25%، على التوالي).
- المشاكل الفموية (الفم واللثة) كانت الأعلى للأطفال العاملين بنسبة 11.1% و 4.5% عند العاملين وهم على مقاعد الدراسة والاقبل عند الأطفال غير العاملين والعاملين في العطل بنسبة اقل من 1%.

3. دراسة الأطفال العاملين في الزراعة:

عمل المجلس خلال عام 2011، وضمن مشروع مكافحة عمل الأطفال بتنفيذ دراسة حول الأطفال العاملين في الزراعة. وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على طبيعة عمل الأطفال في المجال الزراعي، وعلى مخاطر هذه المهنة غير الظاهرة، بالإضافة الى توفير بيانات ومعلومات تمكن الجهات المعنية والمختصة بعمل الأطفال لتطوير التدخلات الملائمة والبرامج الهادفة، وصياغة السياسات الفعالة للحد من هذه الظاهرة، ومن إفراناتها السلبية على أسرنا ومجتمعاتنا.

وقد تم تنفيذ الدراسة على عينة من الأطفال بلغت 450 طفلاً. وتم إعداد أداة الدراسة التي اشتملت على محاور لأهم خصائص العينة الاجتماعية، والاقتصادية، والوضع التعليمي للطفل، بالإضافة إلى الأعمال والمهام وطبيعتها، وأسس الوقاية المهنية، والوضع الصحي، بالإضافة إلى الفحوصات السريرية والمخبرية على عينة بلغت 45 طفلاً. وتم تنفيذ الاستبيان ميدانياً في خمس محافظات ضمت: الزرقاء، واربد، والمفرق، والكرك، والبلقاء، والخروج بالتقرير الأولي للدراسة.

مبررات الدراسة:

جاءت دراسة الأطفال العاملين في القطاع الزراعي كحاجة في عام 2009، عندما قامت لجنة البحث العلمي التي شكلها المجلس والتي قامت بإجراء دراسة تحليلية للدراسات الأردنية المتوفرة في مجال عمل الأطفال. وكشفت الدراسة عن عدم توفر بحوث متعددة التخصصات ودراسات معمقة حول قضايا ذات صلة بعمل الأطفال. ولكون العمل في القطاع الزراعي في الأردن يعتبر ثاني أكبر قطاع مشغل للأطفال، وشكل ما نسبته 27.53%،

وسيتم خلال عام 2012 استخراج الدراسة بصورتها النهائية، وإطلاقها في حفل رسمي.

4. مشروع الموازنات الصديقة للطفل:

مبررات المشروع:

ظهرت الحاجة الى إعداد موازنه صديقة للطفل بعد إعداد دراسة تحليلية لموازنات الوزارات المعنية بالطفل، أظهرت نتائجها أنه لا توجد مخصصات واضحة ضمن موازنة الدولة تبين المخصصات الواردة للطفل وكيفية توزيعها وانعكاسها على احتياجات الأطفال حسب الأولويات على نحو يضمن التوازن في الإنفاق على برامج الأطفال مع جميع الأولويات الوطنية الأخرى.

بدأ المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والحكومة الأردنية بالعمل على مفهوم الموازنات الصديقة للطفل في الأردن في عام 2009، وتعريف الجهات المعنية بماهيته وأهميته.

وتم خلال عام 2011 إجراء دراسة للموازنة بالتعاون مع دائرة الموازنة العامة للتأكد من أن الاموال المخصصة لبرامج الطفل كافية لتوفير خدمات مناسبة لجميع الأطفال وذلك من خلال تحليل الموازنات في أربع وزارات أساسية هي: وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل.

وهدفت الدراسة إلى:

- زيادة وعي أصحاب القرار بالأمور المتعلقة بالطفل وتأثيرها على الميزانية.
- ترجمة التزامات الحكومات بحقوق الطفل إلى التزامات مالية.
- تغيير سياسات موازنات الحكومة بما يخدم حقوق الطفل.

ولا تعتبر الموازنة الصديقة للطفل موازنة منفصلة للطفل، ولكنها محاولة لتحديد حجم الموارد التي تخصصها الدولة للإنفاق على البرامج التي تفيد الأطفال، وتعكس مدى ملائمة البرامج لاحتياجات الأطفال وموائمتها للحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل بما يتماشى مع مصلحة الطفل الفضلى.

وقد اعتمدت الدراسة اتفاقية حقوق الطفل أساساً لها، كما تم تحديد السياسات الحكومية والتشريعات التي تؤثر على هذه الحقوق (وبالأخص الخطة الوطنية الأردنية للطفولة 2004-2013). وتم مراجعة البرامج داخل كل وزارة من الوزارات التي تم تحليل موازنتها، وتحليل المخصصات المرصودة في الموازنة لبرامج تلك الوزارات. وقد ضم فريق البحث الذي عمل على الدراسة ثمانية باحثين محليين يمثلون (وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية) إضافة إلى مستشارين محليين ودوليين.

كما تم تشكيل هيئة مرجعية لتقديم المشورة ومراجعة مختلف مراحل الدراسة وتدقيق وملائمة البيانات، وقد تألفت من المجلس الوطني لشؤون الأسرة ومنظمة اليونيسيف وبعض المنظمات غير الحكومية المعنية بالطفل (مؤسسة انقاذ الطفل، مؤسسة نهر الأردن، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية) وممثلين عن وزارة المالية (دائرة الموازنة العامة)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل.

تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في المنطقة حيث يعتبر الأردن الدولة الأولى في الشرق الأوسط التي تعمل على مبادرة مماثلة. على الرغم من انه قد أجريت مشاريع مماثلة في مجال الموازنات الصديقة للطفل في عدد من الدول النامية والدول ذات الدخل المتوسطة كجنوب إفريقيا.

وقام المجلس بإعداد نشرتي سياسات الأولى موجهة لصناع القرار والثانية للجمهور بهدف التعريف بمفهوم الموازنات الصديقة للطفل. كما تجدر الإشارة إلى انه ونتيجة لمشروع موازنات صديقة للطفل، تم تضمين مفهوم موازنات المرأة والطفل لأول مرة ضمن الموازنة العامة.

وسيتم خلال عام 2012 بصورتها الرسمية، وعقد لقاء مع البرلمانيين لتعريفهم بالدراسة واهدافها.

5. مشروع التوعية الوالدية:

قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال عام 2011، وبالتعاون مع منظمة اليونيسف و 13 شريكاً وطنياً على متابعة العمل على مشروع التوعية الوالدية الذي بدأ العمل به منذ عام 1996، والذي يهدف إلى تمكين الأهل ومقدمي الرعاية لتوفير بيئة آمنة ومحفزة في البيت، وذلك من خلال مساعدتهم على اكتساب المهارات والمعلومات لتمكينهم من تعزيز النماء النفسي والمعرفي والبدني لأطفالهم في سن 0-8 سنوات. وقد تم تطوير برنامج تنمية الطفولة المبكرة/ التوعية الوالدية من وحي اتفاقية حقوق الطفل. ويتعامل المشروع مع نمو الأطفال ونمائهم من منظور كلي ينظر إلى الأطفال باعتبارهم أشخاص كاملين. والطريقة الأفضل لدعم نموهم ونمائهم هي بمنحهم دعماً أفضل ضمن سياق الأسرة والمجتمع والدولة.

مبررات المشروع:

يشكل الأطفال دون الثامنة حوالي 20% من سكان الأردن، منهم 35% ملتحقون بالتعليم ما قبل المدرسة وأقل من 2% مسجلين في المراكز النهارية. أما أغلبية الأطفال يتلقون الرعاية في المنزل. لذا كان من الضروري الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الاهالي الذين لديهم أطفال أقل من تسع سنوات لتزويدهم بالمهارات والمعلومات اللازمة حول نماء الأطفال وتطورهم.

استهدف البرنامج منذ بداياته عام 1996 الأهالي ومقدمي الرعاية والعاملين مع الأطفال في الفئة العمرية من عمر الولادة إلى ثمانية سنوات وساعد أكثر من 70 ألفاً من الأهل ومقدمي الرعاية على اكتساب المعرفة بالطرق السليمة لرعاية الطفل، أي أن ما يُقدَّر بحوالي 140 ألف طفل/ة استفادوا من تحسّن ممارسات الرعاية في البيت.

قام المجلس خلال عام 2010 و 2011 وبدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) بدعم مشروع التوعية الوالدية من خلال الوصول إلى (54) ألف أسرة عن طريق عقد دورات تدريبية من قبل 13 مؤسسة وطنية (شبكة البرنامج الوطني للتوعية الوالدية) من خلال عقد 1530 جلسة تدريبية للأهالي حول رعاية الأطفال والممارسات الصحيحة. كما تم من خلال المشروع تطوير ونشر مواد تعليمية وإعلامية تستهدف الأسر والمجتمعات المحلية حول نمو وتطور الطفل حيث تم إعداد الكتيب التوعوي الموجه إلى الأهل والعاملين مع الأطفال كملخص للدليل التثقيفي للعاملين مع الأهالي حول تطور الطفولة المبكرة المعد من قبل منظمة اليونيسف والشركاء الوطنيين لمشروع التوعية الوالدية.

6. تقرير أطفال الأردن: آراء وتجارب ووجهات نظر أطفال ويافعي الأردن:

مبررات المشروع:

جاء تقرير أطفال الأردن بمشاركة اليافعين أنفسهم إدراكاً من المجلس بأهمية تنمية قدرات اليافعين في التعبير عن آرائهم وتعزيز دورهم في المجتمع وترجمة حقيقة لنص المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل والتي تضمن حق الطفل في التعبير عن آراءه بحرية وإيماناً من المجلس بأهمية دور اليافعين في المشاركة المجتمعية والحياة العامة.

قام المجلس خلال عام 2011 بالتعاون مع منظمة اليونيسف بإعداد "تقرير أطفال الأردن الأول: آراء وتجارب ووجهات نظر أطفال ويافعي الأردن".

وإن إعداد التقارير الرسمية هو متابعة لاتفاقية حقوق الطفل حيث يتم إلقاء الضوء على التشريعات والجهود المبذولة ضمن إطار تنفيذ الاتفاقية، ويعتبر هذا التقرير الذي تم إعداده من قبل اليافعين واليافعات فرصة لنقل وجهات نظرهم في قضايا تعنيهم ولها علاقة بهم.

وقد قام المجلس بتشكيل فريق من اليافعين والشباب، والذي عمل لمدة تجاوزت العام لإعداد التقرير الذي يعكس وجهات نظرهم وقضاياهم. وتم خلال هذه الفترة بناء قدرات الفريق حول مفهوم الحق وبنود اتفاقية حقوق

الطفل وبناء قدراتهم حول جمع البيانات ووجهات النظر وغيرها من القضايا الهامة. ولضمان تمثيل أكبر فئة من الأطفال والشباب، تمكن الفريق من الوصول لأكثر من ألف طفل ويافع ضمن لقاءات في المدارس والمراكز ودور الرعاية ومراكز الأحداث وبرامج للأطفال العاملين وغيرها.

ولضمان موضوعية التقرير، زار الفريق مجموعة من الجهات الرسمية مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية وإدارة حماية الأسرة وغيرها.

وبحضور جلالة الملكة رانيا العبدالله، عقدت ورشة عمل خلال شهر كانون الاول لمصادقة فريق اليافعين على التقرير مع مجموعة مكونة من

ثلاثين شاب وفتاة ممثلين لكافة محافظات المملكة، استعرض فيها عدد من اليافعين والفتيات ممن شاركوا في التقرير ضمن فريق «أحنا معكم» تجاربهم في العمل لجمع البيانات والتعرف على واقع الطفولة في العديد من المجالات والمجتمعات.

وسيتم خلال العام 2012 على الانتهاء من التقرير بصورته النهائية، وإرساله إلى اللجنة الدولية لحقوق الطفل في جنيف كملحق لتقرير الأردن الرابع والخامس لاتفاقية حقوق الطفل.

نص المادة 12:

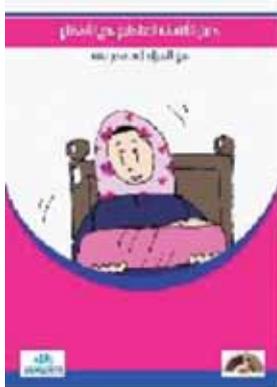
1. تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقاً لسن الطفل ونضجه.
2. ولهذا الغرض، تتاح للطفل، بوجه خاص، فرصة الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية وإدارية تمس الطفل، إما مباشرة، أو من خلال ممثل أو هيئة ملائمة، بطريقة تتفق مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني.

7. مشروع تطوير الخدمات المقدمة للأطفال من الولادة إلى أقل من أربع سنوات:

50% من سكان الأردن هم دون 18 سنة، ومع دخول المرأة الأردنية إلى سوق العمل، أصبح هناك حاجة لدور رعاية الأطفال، حيث بلغ عددها 730 حضانة في عام 2002 كما بلغت نسبة الالتحاق 1.7% في نفس العام، وعلى الرغم من التطور الملموس في هذا المجال إلا أن الحاجة ما زالت ملحة للتأكيد على نوعية الخدمات المقدمة للأطفال ومأسسة الجهود ودعم استمراريتها.

قام المجلس خلال عام 2011 بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية وبدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»، بإعداد النتائج الخاصة والعامّة للطفل الأردني بناءً على المعايير النمائية للطفل الأردني: وهي ما يتوقع أن يحققه الطفل الأردني في المرحلة العمرية من الولادة إلى أقل من أربع سنوات، حيث اعتمد تعريف النتائج التعليمي على أنه «السلوك الذي يستطيع الطفل أن يقوم به بعد مروره في خبرة تعليمية ملائمة منسجماً تماماً مع خصائص المرحلة العمرية التي اقترن بها».

وبناءً على النتائج العامة والخاصة تم إعداد دليل الأنشطة للعاملين مع الأطفال دون الأربع سنوات، وقد شمل هذا الدليل المرحلة العمرية من عمر الميلاد إلى أربع سنوات بكافة جوانب النمو سواء من ناحية النمو الجسمي، المعرفي، اللغوي، والاجتماعي الانفعالي. ويحتوي الدليل على أربعة أجزاء مقسمة حسب الفئات العمرية، كما تضمن عدد من الأنشطة حسب كل نتائج والأدوات اللازمة لتطبيقه وآلية وكيفية تطبيقه مع رسوم إيضاحيه لكل نشاط. كما أشتمل الدليل على جداول تقييم لتطور نمو الطفل يتم من خلالها قياس مدى تطور نمو الطفل وفق المرحلة العمرية التي يمر بها.



وتم تصميم برنامج محوسب لدليل الأنشطة بطريقة سهلة الاستخدام، ويتميز البرنامج بألية بحث تيسر الوصول للنشاط المناسب حسب الفئة العمرية أو المجال المراد العمل عليه حيث يتم عرض النشاط بشكل مفصل ومدعم بالصور. كما يقوم البرنامج على تقييم مدى تطور مهارات الطفل وبناءاً على نتيجة التقييم المطبق لكل طفل يتم عرض الأنشطة المناسبة له والتي تعمل على تنمية المهارة الضعيفة لديه .

كما وتم خلال عام 2011 إطلاق الدليل في الثاني من تشرين الأول وتزامن حفل اطلاقه الاحتفال بيوم الطفل العربي من خلال اقامة كرنفال احتفالي للأطفال في قرية بلعما في محافظة المفرق بالتعاون مع العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة التي دعمت الكرنفال، وتضمن الكرنفال العديد من الفعاليات التي استهدفت الطفل كالمسابقات، والرسم، وعرض لحكايات سمسم.



احتفال اطلاق دليل الأنشطة للأطفال من الميلاد الى أربع سنوات تزامن مع يوم الطفل العربي
(بلعما-المفرق) 2011/10/2

8. مشروع إنشاء نظام اعتماد لرياض الأطفال الخاصة والحكومية

عمل المجلس وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وبدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، على مشروع إنشاء نظام اعتماد لرياض الأطفال من خلال تشكيل لجنة فنية من وزارة التربية والتعليم للعمل على المشروع، وعقد عدد من الاجتماعات؛ حيث تم إعداد التقرير المبدئي للمشروع والبدء بالعمل على النظام. ولغايات اختيار المعايير، تم اختيار عدد من الرياض لزيارتها وهي روضة أم عبهرة، وروضة الأميرة عالية، وروضة شعاع النور، وروضة الأنامل الصغيرة، وروضة المنارة الإسلامية، وروضة مدرسة عمان الوطنية. وبناء على نتائج الاختبار تم تطوير المعايير المهنية، وتم زيارة الروضات مرة أخرى لضمان مدى فاعلية هذه المعايير على أرض الواقع.

وسيعمل المجلس خلال عام 2012 على حشد الدعم والتأييد لضرورة حماية الأسرة والطفل من أخطار الانترنت. كما سيعمل مع المؤسسات الشريكة بتقييم الخطة الوطنية الأردنية للطفولة 2004-2013، وإطلاق دراسة موازنات صديقة للطفل من قبل المعنيين واستكمال العمل على المشروع لضمان تنفيذه. كما سيعمل المجلس على تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير الخدمات المقدمة للأطفال من الولادة الى أقل من أربع سنوات.

أن مساهمة وزارة التربية والتعليم في تقديم الخدمات للأطفال في الفئة العمرية من 5-6 سنوات لا تتجاوز 15% من مجموع الخدمات، في حين يشكل القطاع الخاص نسبة 70% من ملكية دور الرياض القائمة. وفي دراسة تقييمية لرياض الأطفال لعام 2006 أوضحت النتائج وجود ضعف في نوعية الخدمات المقدمة في قطاع رياض الأطفال من حيث تدني مستوى المعلمين المؤهلين وعدم كفاية النظام الإشرافي إضافة إلى عدم وجود ما يكفي من برامج التدريب المقدمة لمعلمي رياض الأطفال أثناء الخدمة.

ثالثاً: إنجازات المجلس في مجال التشريعات والسياسات:

من ضمن الادوار الرئيسية التي يتولاها المجلس المساهمة في تطوير السياسات والتشريعات ذات العلاقة بالأسرة لتمكينها وتلبية حاجاتها الأساسية ومشاركتها في الحياة العامة بهدف حمايتها وتحقيق استقرارها ولضمان القيام بوظائفها كوحدة أساسية في المجتمع الأردني. ويعمل المجلس على تفعيل مشاركة الأسرة في الحياة العامة مع إيلاء شؤون المرأة والشباب والأطفال رعاية خاصة ومتابعة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بشؤون الأسرة والمرأة والأطفال والشباب التي صادقت عليها المملكة، إضافة للمساهمة في تطوير التشريعات لمراعاة احتياجات الأسرة ضماناً لاستقرارها. ويشار إلى أن المجلس يقوم بهذا الدور من خلال ما نصت عليه المادة 6 من قانون المجلس الوطني لشؤون الأسرة رقم 27 لسنة 2001، على أنه من المهام والصلاحيات التي يمارسها المجلس، والمساهمة في تطوير التشريعات لمراعاة احتياجات الأسرة وضمان أمنها واستقرارها. وتتمثل أهم إنجازات المجلس في مجال التشريعات بما يلي:

1. إعداد وإطلاق التقارير الأولية للبروتوكولين الاختياريين الملحقين لاتفاقية حقوق الطفل:

قام الأردن بالتصديق على كل من البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الاباحية عن الأطفال، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة في عام 2006، ووفقاً لنص المادة 12 المشتركة بين البروتوكولين، تلزم الدول الاطراف، بتقديم تقرير الى لجنة حقوق الطفل يقدم معلومات شاملة حول التدابير التي اتخذتها لتنفيذ أحكام البروتوكولين. وتعد هذه التقارير تقارير أولية على اعتبار أنها التقرير الأول الذي يقدمه الأردن بعد المصادقة على البروتوكولات. حيث قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال عام 2011 وبالشراكة مع وزارة الخارجية وبدعم من منظمة اليونيسيف، بإعداد التقريرين؛ حيث تهدف التقارير الى تقديم معلومات شاملة حول التدابير التي اتخذتها لتنفيذ أحكام البروتوكول، من خلال مخاطبة الجهات الرسمية لغايات تشكيل اعضاء اللجنة التوجيهية واللجان الفرعية، وتسمية ضباط الارتباط والممثلين عن المؤسسات المعنية، وتم عرض النصوص الخاصة بكل مؤسسة وتقديم المعلومات المتعلقة بها من خلال سلسلة اجتماعات عقدت لهذه الغاية. وخلص المشروع الى رفع التقارير بمحضر خاص الى وزارة الخارجية ل يتم استكمال ارساله الى الجهات الدولية وفقاً للإجراءات الخاصة بذلك. وتم اطلاق البروتوكولين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل ضمن ورشة عمل وطنية تحت رعاية وزارة الخارجية ومنظمة اليونيسيف.

2. إعداد وإطلاق التقريرين الرابع والخامس لاتفاقية حقوق الطفل:

ضمن مهمة المجلس الوطني لشؤون الأسرة في متابعة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بشؤون الأسرة والمرأة والأطفال والشباب والتي صادقت عليها المملكة من خلال تقديم معلومات حول التدابير التي اتخذتها الأردن لتنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل، يتعين على الأردن أن يعمل على تقديم التقريرين الرابع والخامس لبيان مدى التطورات في تنفيذ بنود الاتفاقية، والاجابة على الملاحظات الختامية التي قدمتها لجنة حقوق الطفل حول التقرير الدوري الثالث المقدم من الأردن. وقام المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال عام 2011 وبالتعاون مع وزارة الخارجية بإعداد التقريرين الدوريين الرابع والخامس من خلال مخاطبة الجهات الرسمية لغايات تشكيل اعضاء اللجنة التوجيهية واللجان الفرعية وتسمية ضباط الارتباط والممثلين عن المؤسسات المعنية، وتم عرض النصوص الخاصة بكل مؤسسة والملاحظات الختامية وتقديم المعلومات المتعلقة بها من خلال سلسلة اجتماعات عقدت لهذه الغاية وبذات الآلية المتبعة في إعداد التقارير الأولية المتعلقة بالبروتوكولات الملحقة باتفاقية حقوق الطفل. وخلص المشروع الى رفع التقرير بمحضر خاص الى وزارة الخارجية ليتم استكمال ارساله الى الجهات الدولية وفقاً للإجراءات الخاصة بذلك. وتم اطلاق التقريرين الدوريين الرابع والخامس لاتفاقية حقوق الطفل برعاية جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة، وقد تناول التقرير مجموعة المبادئ العامة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كحقوق للطفل وهي عدم التمييز ومصالح الطفل الفضلى، وحق الطفل في الحياة والبقاء والنماء، واحترام آراء الطفل.

3. اعادة النظر في قانون الحماية من العنف الاسري:

عمل المجلس خلال عام 2011 ومن خلال الفريق الوطني لحماية الأسرة على حشد الدعم من أجل تعديل قانون حماية الأسرة من العنف الاسري. فالقانون - حسب رأي المجلس - بحاجة إلى إعادة نظر بصورة تكاملية وشمولية وجعل النصوص القانونية فيه تتلاءم وتتوافق مع احتياجات الأسرة الأردنية، وبما ينسجم مع الإطار الوطني لحماية الأسرة، وبصورة تضمن المحافظة على تماسك الأسرة وتحقيق الردع في

الجرائم. وهذه أهم المبررات التي ذكرها المجلس في مذكرته حول تعديل قانون حماية الأسرة من العنف:

- يحتاج النهج العام إلى تعديل بحيث يتم التركيز على دراسة الحالة الأسرية وتوضيح أهم الخدمات التي تحتاجها الأسرة وأفرادها المعنفين ومرتكبي العنف، بما في ذلك خدمات الإرشاد الأسري والنفسي والاجتماعي، إضافة إلى الخدمات الطبية والتعليمية والقانونية والإيوائية بما يضمن المحافظة على الأسرة وكيانها.
- أهمية وضع تعريف للعنف الأسري وفقاً لما ورد في الإطار الوطني لحماية الأسرة وادماج القضاء الشرعي في الإجراءات الخاصة بتقديم خدمات الحماية من العنف الأسري خاصة فيما يتعلق بالربط بين حالات العنف الأسري والوضع الراهن للأسرة من ناحية الاحوال الشخصية والعلاقات بين افرادها.
- آلية التبليغ المنصوص عليها في القانون تحتاج إلى توضيح، ومراجعة مع الجهات الطبية والاجتماعية والتعليمية التي تواجه حالة عنف أسري بما يضمن حماية المبلغ والضحية، بحيث تحدد حالات التبليغ الإلزامي ومدى انسجامها مع عمر الضحية وفيما إذا كان طفلاً أم بالغاً.
- القانون اشترط الإقامة في البيت السري لغايات الشمول بأحكام القانون مما يخرج حالات عنف أسري قد تقع من أفراد الأسرة على بعضهم (مثال اعتداء الأخ على أخته المتزوجة والتي تقيم في بيت زوجها) .
- اعادة النظر في النص المتعلق بإختيارية الخضوع لجلسات الإرشاد الأسري وذلك بموجب قرار من المحكمة وأن لا يخضع ذلك لرغبة الاطراف.

رابعاً: إنجازات المجلس في مجال الإعلام:

بهدف رفع الوعي وحشد الدعم الوطني للقضايا والسياسات التي تتعلق بالأسرة الأردنية وحقوق أفرادها، ولتحقيق دور المجلس كهيئة لحشد الدعم يعمل برنامج الاتصال وحشد الدعم على تحقيق هذا الهدف من خلال تشجيع مشاركة الأسرة وأفرادها في الحياة العامة، مع إيلاء اهتماماً خاصاً بفئات المرأة، والشباب، والطفل، من خلال الحملات والوسائل المختلفة الأخرى، وتشجيع النشاطات الإعلامية والثقافية والاجتماعية ذات العلاقة والتي تهم الأسرة وأفرادها. إضافة الى تقوية العلاقات المؤسسية مع الأطراف الدولية والإقليمية والوطنية التي تعمل في مجال شؤون الأسرة وتعزيز العلاقات مع وسائل الإعلام المختلفة لزيادة وعيهم عن البرامج ذات العلاقة بالأسرة.

عمل المجلس خلال عام 2011 على تفعيل دور شبكة الإعلاميين الأردنيين لحماية الأسرة من العنف الأسري من أجل كسب الدعم والتأييد لقضايا حماية الأسرة، ولتكون أنشطة هذه الشبكة حلقة ضمن سلسلة من الجهود والتوجهات التي يضطلع بها المجلس في التعاون والتشارك مع وسائل الإعلام المختلفة من أجل إحكام دائرة التصدي للعنف الأسري على المستوى الوطني .

ولتعزيز هذا الدور قام المجلس بتنظيم مجموعة من الأنشطة لأعضاء الشبكة الإعلامية منها:

1. عقد مؤتمر صحفي تناول إنجازات المجلس بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس المجلس.
2. عقد لقاء حوارى حول أهمية الطب الشرعي ودوره في حماية الأسرة.
3. عقد لقاء حوارى مع مدير ادارة حماية الأسرة للحديث عن أهم إنجازات الادارة وتفاصيل الخدمات التي تقدمها للأسرة والمجتمع .
4. جولة إعلامية الى مركز اصلاح وتأهيل الجويده/ نساء للإطلاع على الخدمات التي يقدمها المركز للنساء ومقابلة سيدات ادى وقوع العنف الأسري عليهن الى ارتكابهن جرائم.
5. جولة إعلامية الى دار الوفاق الأسري للإطلاع على الخدمات التي تقدمها الدار ومقابلة بعض السيدات المعنفات.

إصدارات المجلس لعام 2011

الدراسات والأبحاث

- دليل الإرشاد الأسري
- دراسة الآثار المترتبة على عمل الأطفال في الأردن (الجسمية والاجتماعية والنفسية)
- دليل الأنشطة للعاملين مع الأطفال من الميلاد إلى أربع سنوات
- كتاب المرأة والأمن الإنساني
- نظام ضمان الجودة للمؤسسات مقدمة الخدمة لحالات العنف الأسري
- دليل الاعتماد وضبط الجودة للمؤسسات مقدمة الخدمة لحالات العنف الأسري الخدمات التربوية
- دليل الاعتماد وضبط الجودة للمؤسسات مقدمة الخدمة لحالات العنف الأسري الخدمات الاجتماعية والإيوائية
- دليل الاعتماد وضبط الجودة للمؤسسات مقدمة الخدمة لحالات العنف الأسري الخدمات الصحية
- الدليل التدريبي للتوعية حول عمل الأطفال
- كتيب التوعية الوالدية
- كتيب عشرة أعوام من التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

النشرات

- بروشور دليل الأنشطة للأطفال من الميلاد إلى أربع سنوات
- نشرة مبادرة إعداد الموازنات الصديقة للطفل (عدد رقم 1) كانون الثاني 2011
- نشرة مبادرة إعداد الموازنات الصديقة للطفل (عدد رقم 2) كانون الثاني 2011

التقارير والكتب السنوية

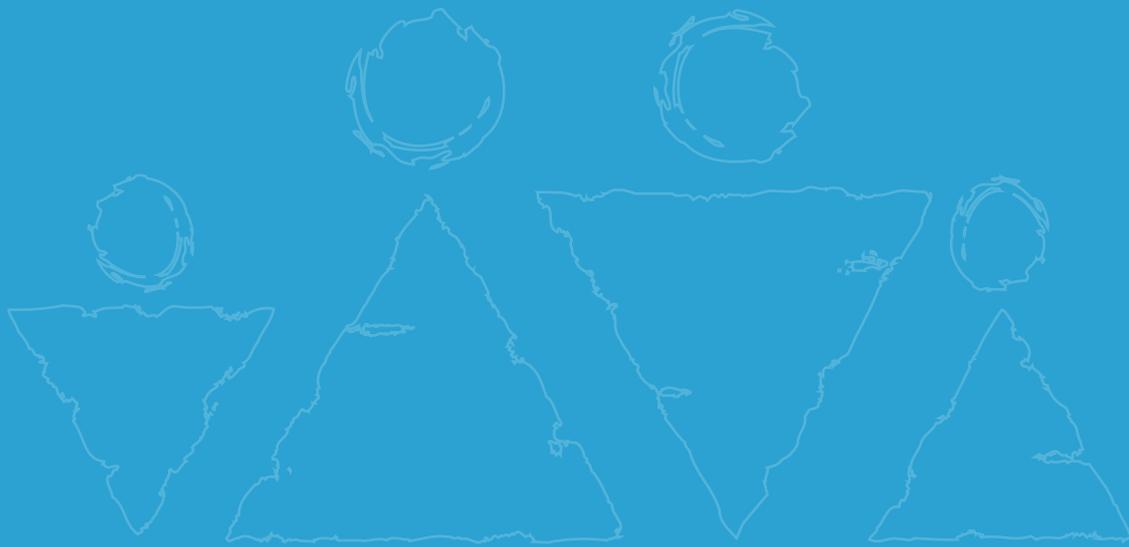
- التقرير السنوي للمجلس الوطني لشؤون الأسرة 2010
- الكتاب الإعلامي السنوي 2010

الداعمون لعام 2011

- الحكومة الأردنية
- السفارة الهولندية
- دولة الامارات العربية المتحدة
- برنامج الخليج العربي للتنمية (الاجفند)
- مؤسسة المستقبل
- وزارة العمل الاميركية
- منظمة اليونيسيف
- الأكاديمية لتطوير التعليم – مشروع تعزيز وتطوير المجتمع المدني
- فريق منظمات الأمم المتحدة في الأردن
- المعهد السويدي

كلمة شكر وتقدير

يتقدم المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالشكر والتقدير الى كافة شركائه من المؤسسات التي ساهمت في تنفيذ أنشطة وبرامج المجلس المتعددة. كما ويتقدم المجلس بالشكر الجزيل والتقدير والعرفان الى كافة المؤسسات المانحة التي قامت بدعم برامج المجلس خلال عام 2011.



P.o.Box 830858
Amman 11183 Jordan
Tel: +962 (6) 4623 490
Fax: +962 (6) 4623 591
info@ncfa.org.jo
www.ncfa.org.jo



الجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS